

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/1998/II/3/Add.4/Part.1
5 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٢٢ حزيران/يونيه - ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ المادة ٢١ من اتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة
بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات المشمولة بنطاق أنشطتها

مذكرة من الأمين العام

إضافة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١ - دعت الأمانة العامة، نيابة عن اللجنة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، إلى تقديم تقرير إلى اللجنة، بحلول ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، عن المعلومات التي قدمتها الدول إلى المنظمة بشأن تنفيذ المادة ١٤ والمواد ذات الصلة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي من شأنها أن تكمل المعلومات الواردة في تقارير الدول الأطراف في الاتفاقية، التي سيتم النظر فيها خلال الدورة التاسعة عشرة. وقد أرفق بهذه المذكرة التقريران القطريان الموجزان اللذان أعدتهما منظمة الأغذية والزراعة بشأن جنوب أفريقيا وسلوفاكيا.

٢ - وتعلق المعلومات الأخرى التي طلبتها اللجنة بالأنشطة والبرامج التي اضطلعت بها المنظمة وبالقرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي اتخذتها لتشجيع تنفيذ المادة ١٤ والمواد ذات الصلة من الاتفاقية.

٣ - وقدم التقرير المرفق بهذا استجابة لطلب اللجنة.

المرفق

التقريران القطريان الموجزان اللذان أعدتهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

جنوب أفريقيا

مركز المرأة

يزيد عدد النساء على نصف مجموع السكان. بيد أنهن لا تزلن مهمشات إلى حد كبير وغير متعلمات وممثلات تمثيلا ناقصا في الأنشطة الإنمائية.

ولم تجن المرأة في المنطقة من التغييرات السياسية التي حدثت في السنوات الأخيرة فوائدها ملموسة كثيرة، أو على الأقل مماثلة للفوائد التي جناها الرجل.

المرأة في سوق العمل

لم تستمتع المرأة بثمار النمو الاقتصادي بقدر ما استمتع به نظيرها الرجل. ولا تزال المرأة متخلفة عن الرجل في التعليم والعمالة وتكاد تكون غائبة في أنشطة صنع القرار. وبالفعل، تبلغ نسبة العاطلات عن العمل من بين النساء النشاطات اقتصاديا ٢٥,٢ في المائة مقابل ٢٥,٧ في المائة من العاطلين من الرجال. وتتسع هذه الهوة أكثر من المناطق الحضرية التي تهيمن فيها العمالة الصناعية^(١). ومشاركة المرأة في قطاع العمالة المنظم مقيدة بصفة خاصة. ويعوق حجم العمل المرهق والدخل المتدني تمثيل المرأة تمثيلا عادلا ومتساويا. وإذا كان مفهوم الأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة مفهوما متفقا عليه من الناحية النظرية ومضمونا بالتشريعات، إلا أن الواقع يبيّن أن النساء قليلات في المستويات العليا من الإدارة ويتركزن في الأعمال المتدنية الأجور. وبذلك يقل دخل المرأة عن دخل الرجل بصفة عامة. وتبيّن البحوث أن النساء يشكلن نسبة ٩٠ في المائة من منظمي المشاريع في القطاع غير المنظم.

المرأة في ميدان الزراعة

في عام ١٩٩٤، بلغت نسبة الرجال من بين السكان النشطين اقتصاديا في مجالات الزراعة والحراثة وصيد الأسماك ٧٧,٨ في المائة مقابل ٢٢,٢ في المائة فقط من النساء^(٢).

الوصول إلى الموارد الزراعية

الأراضي - هناك تفاوت كبير بين النساء والرجال فيما يخص مساحات الأراضي المملوكة. وإمكانية ملكية المرأة للأراضي محدودة، وفي حالة ملكيتها للأراضي، فإن مساحات مزارعها تقل كثيرا بصفة عامة، عن مساحات مزارع الرجال. وتواجه المرأة فضلا عن ذلك تدهور نوعية قطع الأرض، ومن ثم فإن مهمة الحفاظ على مستويات الإنتاج والأمن الغذائي للأسرة مهمة شاقة للغاية.

الائتمان - فرص حصول المرأة على التمويل الرسمي محدودة لأن المؤسسات المالية تشترط ضمانات مقابل القروض، بينما لا تملك المرأة أراضي بصفة عامة.

التوصيات

- هناك حاجة إلى إجراء بحوث بشأن الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تزاولها المرأة في القطاع غير المنظم من أجل تحسين مركزها الاقتصادي.
- صياغة سياسات ومنهجيات واضحة بشأن تشجيع النهوض بالمرأة في الميدان الزراعي.
- إجراء مزيد من البحوث بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الميدان الزراعي: مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني؛ توزيع العمل حسب الجنس في المهام الإنتاجية والمهام الإيجابية؛ تكنولوجيا تحسين إنتاجية المرأة ودخلها.
- تنفيذ المزيد من برامج التوعية بنوع الجنس الموجهة لمقرري السياسات.
- تقويم اللامساواة في الحقوق المتعلقة بالأرض بما يكفل المساواة في حق ملكية الأراضي بين المرأة والرجل؛ ولا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي تعيلها أُنثى.
- ينبغي بذل جهود من أجل زيادة وصول المرأة للتكنولوجيا المناسبة بغرض تخفيف عبء العمل الملقى على عاتقها.

سلوفاكيا

إن سلوفاكيا التي نشأت في عام ١٩٩٣، شأنها شأن معظم الدول الديمقراطية الحديثة، تعاني عدم الاستقرار السياسي، ومشكلة البطالة ولا سيما في المناطق الريفية. بيد أن المجتمع السلوفاكي يغلب عليه الطابع الصناعي أكثر من الطابع الزراعي.

المرأة في الزراعة

يعيش ٢,٣ مليون نسمة (٤٤ في المائة من السكان) في المناطق الريفية، من بينهم ١ ١٧٤ ٠٠٠ امرأة^(٣). وارتفعت معدلات البطالة في المناطق الريفية وأدت إلى مشاكل خطيرة في مناطق معينة، بسبب تراجع الصناعة الثقيلة ووجود الانتاج الزراعي في مرحلة انتقالية. وفي عام ١٩٩٤، قدر عدد العمال الزراعيين بـ ٢٦٤ ٠٠٠ عامل من بينهم ٨٠ ٠٠٠ امرأة. ومن الشائع أن تتفرغ المرأة للعمل، عندما تتوفر فرص تشغيلها. ويقل مستوى أجر المرأة العاملة في الزراعة عن مستوى أجر الرجل، ولكنه أعلى من مستوى أجر المرأة الحضرية. وكانت نسبة النساء في القوى العاملة مرتفعة دائما في سلوفاكيا (٤٦ في المائة في عام ١٩٩١)^(٣). بيد أنه بالإضافة إلى مسؤوليات المرأة خارج المنزل، فإنها مسؤولة أيضا عن الواجبات الأسرية، والإنجابية.

وما فتئ دور المرأة في قطاع الزراعة يتغير في كثير من البلدان المشمولة بالمشروع، بسبب عملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص وإعادة العمل بحقوق الملكية. ونتيجة لذلك يتزايد عدد المزارع الخاصة بينما يتقلص في الوقت نفسه عدد العمال الزراعيين. وهجرة الشباب المتعلمات ظاهرة شائعة في حين أن الهجرة من المدن إلى المناطق الريفية (١٢ ٠٠٠ في عام ١٩٩١) أكثر شيوعا منها من القرى إلى المدن (١١ ٠٠٠ في عام ١٩٩١)^(٣).

الجهود الرامية إلى النهوض بالمرأة

ليس هناك سوى عدد قليل من البرامج الإنمائية الخاصة بالمرأة الريفية. وهناك مشاريع تتعلق بإدارة تنفيذها منظمة الأغذية والزراعة. وفي عام ١٩٩٣ قام المكتب الإقليمي لأوروبا في المنظمة، بالتعاون مع الدائرة المعنية بدور المرأة في التنمية التابعة لإدارة التنمية المستدامة في المنظمة، بالتكليف بإجراء دراسة عن وضع المرأة الريفية في بلدان مختارة من وسط وشرق أوروبا، وذلك في محاولة لتحليل الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ومركز المرأة الريفية. والغرض من التحليل هو رسم صورة عامة لحالة المرأة الريفية في بلدان وسط وشرق أوروبا، وتحديد المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية في تلك البلدان وأولوياتها، بغرض إمكانية إدراجها ضمن خطة عمل وطنية مستقبلا.

المرأة في التعليم

المستوى التعليمي للمرأة الريفية (٣١ في المائة) أدنى من مستوى الرجل الريفي (٥٦ في المائة). وفضلا عن جامعة لتدريس العلوم الزراعية، يوجد في سلوفاكيا كثير من المعاهد الزراعية والمدارس

الثانوية الزراعية. وتتولى جامعة العلوم الزراعية وجامعة علوم الحراجة توفير تعليم الكبار لسكان الأرياف في سلوفاكيا. وهناك حاجة إلى تدريب المرأة الريفية في مجالات الاقتصاد المنزلي والتغذية وإدارة المزارع وتنظيم المشاريع الصغيرة. ولا تتجلى الاحتياجات التعليمية الأساسية للمرأة الريفية في مجال الإنتاج الزراعي وإنما تتجلى في مجالي تنظيم المشاريع والاقتصاد المنزلي، على مستويات المدارس والمعاهد والجامعات، وفي مجال تعليم وتدريب الكبار.

الوصول إلى موارد الإنتاج

الخدمات الإرشادية - هناك خدمات للإرشاد الزراعي في ميادين التشريع والمالية والضرائب والتجارة والتسويق وإدارة المشاريع، ولكن لا توجد خدمات قط في مجالي الاقتصاد المنزلي أو إدارة الشؤون المنزلية. ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية الكبيرة في بلدان وسط وشرق أوروبا تعمل المؤسسات الوطنية للخدمات الإرشادية على تغيير خدماتها وتطويرها باستمرار.

عضوية المرأة في المنظمات الريفية

هناك العديد من المجموعات النشطة صاحبة المصالح من المزارعين، وتتبوأ المرأة أحيانا مراكز مهمة في المجالس القروية والبلدية. ومن المنظمات الرئيسية لسكان الأرياف، وخاصة المزارعين، نقابة المزارعين. وبالرغم من إمكانية انخراط المرأة في هذه النقابة، فإن الأنشطة الموجهة نحو المرأة قليلة جدا. فضلا عن ذلك، هناك أيضا رابطة ملاك الأراضي ورابطة المزارعين اللتان تضمان نساء ضمن أعضائهما.

المرأة في مراكز صنع القرار

إن دور المرأة في الحياة العامة ضعيف. ويمكن أن تنتخب المرأة الريفية في مجلس القرية أو الحكومة المحلية، لكن نسبة النساء في البرلمان متدنية جدا.

المركز القانوني للمرأة

يكفل القانون المساواة بين الرجل والمرأة. ولسلواكيا تشريعات بشأن تساوي مركز المرأة في المجالات التالية: الخلافة والميراث؛ الضمان الاجتماعي؛ الحق في الائتمان؛ الضرائب؛ قانون العمل؛ تنظيم المشاريع؛ الإصلاح الزراعي؛ الإعانات؛ حقوق التصويت؛ الحصول على التعليم؛ تكافؤ الفرص في مجال العمل؛ والأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة. بيد أن المرأة ليست مساوية للرجل على صعيد الممارسة. فالمرأة تتعرض للتمييز في سوق العمل، وهناك تحيز في المواقف وفي عملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، وفي الحياة العامة وفي الدخل وفي القيادة (في المجالين الخاص والعام).

التوصيات

- إن الاحتياجات الأساسية فيما يتعلق بتعليم المرأة الريفية لا تتجلى في مجال الإنتاج الزراعي وإنما في مجال تنظيم المشاريع والاقتصاد المنزلي، على مستويات المدارس والمعاهد والجامعات وفي مجال تعليم وتدريب الكبار.
- المشكلة الرئيسية التي تعانيها المرأة الريفية هي البطالة أو حجم العمل المزدوج الناتج عن التوزيع التقليدي للعمل داخل الأسرة، وانعدام الخدمات الإرشادية، وانعدام الدراية بالاقتصاد المنزلي والتغذية ونقص الروابط النسائية التطوعية.
- وأكثر احتياجات المرأة الريفية إلحاحاً هي تحسين المستوى العام للتعليم والمعرفة بالاقتصاد المنزلي.

الحواشي

- (١) الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٩٩٧) "Into the future: gender and SADC" هراري: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.
- (٢) منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٦) "Overview of the socio-economic position of rural women" (روما، ١٩٩٦).
